الأمم المتحدة S/2025/807

مجلس الأمن

Distr.: General
11 December 2025
Arabic
Original: English

تنفيذ قرار مجلس الأمن 2334 (2016)

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - هذا التقرير هو التقرير الفصلي السادس والثلاثون عن تنفيذ قرار مجلس الأمن 2334 (2016)، وهو يغطي الفترة من 20 أيلول/سبتمبر إلى 2 كانون الأول/ديسمبر 2025.

ثانيا - المستوطنات

2 - أكد مجلس الأمن مجددا في قراره 2334 (2016) أن قيام إسرائيل بإنشاء مستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، بما فيها القدس الشرقية، ليست له أي شرعية قانونية ويشكل انتهاكا صارخا بموجب القانون الدولي وعقبة كبرى أمام تحقيق حل الدولتين وإحلال سلام عادل ودائم وشامل. وكرّر المجلس مطالبته إسرائيل بأن توقف فورا وعلى نحو كامل جميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وأن تحترم جميع التزاماتها القانونية في هذا الصدد احتراما كاملا. ولم تُتخذ أي خطوات من هذا القبيل خلال الفترة المشمولة بالتقرير مع استمرار الأنشطة الاستيطانية.

3 - فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت السلطات الإسرائيلية بطرح خطط، أو إصدار موافقات، لإنشاء أكثر من 310 6 وحدات سكنية في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وفي المنطقة جيم، طُرحت خطط لإنشاء ما يقرب من 340 2 وحدة سكنية، وتمت الموافقة على إنشاء أكثر من 400 3 وحدة سكنية؛ وتندرج جميع الوحدات التي جرت الموافقة عليها تقريبًا ضمن مخططين داخل المنطقة المخصصة لخطة E1 الاستيطانية. وفي القدس الشرقية، طُرحت خطط لإنشاء أكثر من 570 وحدة سكنية في مستوطنة هار حوما. وبالإضافة إلى ذلك، نشرت وزارة الإسكان ثلاث مناقصات لأكثر من 460 وحدة سكنية في مستوطنتي معاليه أدوميم وآدم في المنطقة جيم. ولم تُنشر أي مناقصات للقدس الشرقية.

الرجاء إعادة استعمال الورق

4 - وفي 22 تشرين الأول/أكتوبر، أقر الكنيست بالقراءة التمهيدية مشروعي قانونين خاصين يوسّعان نطاق القانون الإسرائيلي ليشمل مستوطنات الضفة الغربية المحتلة: أحدهما يطبق السيادة على جميع المستوطنات، والآخر يسعى إلى ضم مستوطنة معاليه أدوميم شرق القدس. ولم يتجاوز مشروعا القانونين مرحلة القراءة التمهيدية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ولم يحظ أي منهما بتأييد الحكومة.

5 - وفي 22 تشرين الأول/أكتوبر، أفادت التقارير أن سلطة الأراضي في إسرائيل سلمت الفلسطينيين من سكان قرية قلنديا، شمال القدس الشرقية، أوامر بمصادرة الأراضي كانت قد استهلت في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي بشأن مئات الدونمات من الأراضي الفلسطينية ذات الملكية الخاصة في القرية. وقد صدرت أوامر بالتنفيذ بعد قرار للحكومة صدر في 26 أيار/مايو يقضي بالموافقة على إنشاء منشأة لإدارة النفايات في مستوطنة عطروت الصناعية في القدس الشرقية. كما صدر أمر عسكري إسرائيلي في 24 تشرين الثاني/نوفمبر بمصادرة نحو 77 دونماً من الأراضي في العيسوية والزعيّم شرق القدس وفي منطقة المخطط الاستيطاني E1.

6 - واستمرت أيضا عمليات هدم ومصادرة مبان يملكها فلسطينيون في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، طوال الفترة المشمولة بالتقرير. فقد هدمت السلطات الإسرائيلية 152 مبنى أو أغلقتها أو صادرتها أو أجبرت أصحابها على هدمها بدعوى عدم حصولهم على تراخيص البناء التي تصدرها إسرائيل، والتي يظل من المستحيل تقريبا على الفلسطينيين الحصول عليها. وشملت تلك المباني 24 مبنى هدمها أصحابها بعد أن تلقّوا أوامر بالهدم، وذلك لتجنب دفع الغرامات الباهظة التي تفرضها إسرائيل. وتم هدم أو إغلاق أو مصادرة أو تدمير ثمانية مبان أخرى خلال عمليات أمنية للقوات الإسرائيلية، أو لأسباب عقابية أو أسباب أخرى غيرها. ومن بين العدد الإجمالي للمباني التي تم توثيق هدمها أو مصادرتها، كانت خمسة مبانٍ منها قد موَّلتها جهات مانحة دولية. وبشكل عام، أدت عمليات الهدم إلى نزوح 192 شخصا، من بينهم 81 طفلا و 47 امرأة. وبالإضافة إلى ذلك، تم تحديد أكثر من 460 1 مبنى باعتبارها مبان دُمِّرت أو لحقتها أضرار في مخيمات للاجئين في شمال الضفة الغربية.

7 - وفي 28 تشرين الأول/أكتوبر، سلمت السلطات الإسرائيلية إخطارات بهدم 13 مبنى، بما في ذلك 11 منزلاً، في قرية أم الخير في تلال جنوب الخليل. وقد عرّضت هذه الأوامر 13 أسرة، أي حوالي 70 شخصاً، من بينهم 30 طفلًا، لخطر النزوح. ومُنح السكان مهلة 14 يومًا للطعن في إخطارات الهدم التي صدرت بسبب غياب رخص بناء إسرائيلية. ومنذ عام 2009، هُدم 56 مبنى في أم الخير.

ثالثا - العنف ضد المدنيين، بما في ذلك أعمال الإرهاب

8 - دعا مجلس الأمن في قراره 2334 (2016) إلى اتخاذ خطوات فورية لمنع جميع أعمال العنف ضد المدنيين، بما في ذلك أعمال الإرهاب، وكذلك جميع أعمال الاستفزاز والتدمير، ودعا إلى إعمال المساءلة في هذا الصدد، ودعا إلى التقيد بالالتزامات بموجب القانون الدولي من أجل تعزيز الجهود الجارية لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك من خلال أنشطة التنسيق الأمنية القائمة، وإلى إدانة جميع أعمال الإرهاب بوضوح.

9 - وبشكل عام، اتسمت الفترة المشمولة بالتقرير بالخطة الشاملة لإنهاء النزاع في غزة، التي قللت من مستوى الأعمال العدائية التي تؤثر على السكان المدنيين في قطاع غزة. وقبل وقف إطلاق النار، كانت العمليات العسكرية الإسرائيلية المكثفة مستمرة في غزة، بالإضافة إلى استمرار هجمات حماس والجماعات الفلسطينية المسلحة الأخرى التي تستهدف أفراد الجيش الإسرائيلي. وقد أطلق أحد عشر صاروخاً من غزة باتجاه إسرائيل وتم اعتراضها أو سقطت في مكان مفتوح. واستمرت العمليات والهجمات العسكرية المحدودة بعد دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ في 10 تشرين الأول/أكتوبر.

10 - ووفقًا لوزارة الصحة في غزة، قُتل ما لا يقل عن 938 1 فلسطينيا وأصيب ما لا يقل عن 888 4 فلسطينيا في قطاع غزة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومن بين هؤلاء، ووفقًا للوزارة، قُتل ما لا يقل عن 356 فلسطينيًا، من بينهم نساء وما لا يقل عن 58 طفلًا، وأصيب 909 فلسطينيين آخرين منذ دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ في 10 تشرين الأول/أكتوبر. وبذلك يصل مجموع القتلى الفلسطينيين في غزة، وفقًا للوزارة، إلى 112 70 شخصا على الأقل منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، وتفيد التقارير أن معظمهم من النساء والأطفال، ويصل عدد الجرحى إلى 986 170 شخصا.

11 - ووفقًا لمصادر إسرائيلية، قُتل ثلاثة من جنود جيش الدفاع الإسرائيلي خلال الفترة المشمولة بالتقرير في أعمال عدائية في غزة. وأفادت مصادر إسرائيلية بأن أكثر من 986 1 من الإسرائيليين والأجانب قُتلوا في هجمات شنتها كتائب عز الدين القسام وجماعات مسلحة أخرى في غزة أو انطلقت منها، من بينهم 338 امرأة و 39 طفلًا على الأقل، وما لا يقل عن 006 1 من أفراد قوات الأمن، في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 ومنذ ذلك الحين. وأُطلق سراح جميع الرهائن الأحياء المتبقين وعددهم 20 رهينة من أصل 251 رهينة اختطفتهم حماس وغيرها من إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كما أعيد رفات 27 من أصل 28 من الرهائن المتوفين.

12 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قُتل ما لا يقل عن 7 من أفراد الأمم المتحدة في غزة، ليصل بذلك مجموع أفراد الأمم المتحدة الذين قُتلوا منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 إلى 387 فردا.

13 - وقبل وقف إطلاق النار، تواصلت العمليات العسكرية الإسرائيلية المكثفة في مدينة غزة مع المزيد من التدمير الواسع النطاق للبنية التحتية المدنية، بما في ذلك من خلال الغارات الجوية وعمليات الهدم الواسعة النطاق، وخاصة عمليات التفجير المتحكم بها للعديد من المباني المتعددة الطوابق. وأدت العمليات العسكرية وأوامر الإخلاء التي أصدرها جيش الدفاع الإسرائيلي في مدينة غزة إلى جولة أخرى من النزوح الجماعي، خاصة من الأجزاء الشرقية والجنوبية الغربية من المدينة.

14 - وفي 9 تشرين الأول/أكتوبر، وافق الطرفان والوسطاء على مقترح الرئيس ترامب لإنهاء الحرب على غزة على نحو شامل ووقعوا على خطوات تنفيذية لهذا المقترح، الذي حدد التزامات بانسحاب جزئي لجيش الدفاع الإسرائيلي من نصف قطاع غزة تقريباً وتعليق العمليات العسكرية في تلك المناطق، وإدخال المساعدات الإنسانية والإغاثة بشكل كامل، والإفراج عن جميع الرهائن المحتجزين في غزة والإفراج عن قائمة متفق عليها من الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين. وقد بدأ التنفيذ في 10 تشرين الأول/أكتوبر، بما في ذلك الانسحاب التدريجي لجيش الدفاع الإسرائيلي إلى خط فض الاشتباك، مع بقاء ما يقدر بـ 53 إلى 58 في المائة من أراضي غزة تحت سيطرة جيش الدفاع الإسرائيلي.

15 - وفي 13 تشرين الأول/أكتوبر، أطلقت حماس سراح جميع الرهائن الإسرائيليين الأحياء الـ 20 المتبقين في غزة. وقد وصف الرهائن المفرج عنهم تعرضهم لإساءة معاملة شديدة وبدت عليهم علاماتها،

بما في ذلك الإيذاء الجسدي والنفسي. وفي اليوم نفسه، أفرجت إسرائيل عن 250 أسيرًا فلسطينيًا، معظمهم يقضون أحكامًا بالسجن المؤبد أو الطويل الأمد في إسرائيل، و 718 1 فلسطينيا من غزة كانوا محتجزين دون تهمة أو محاكمة منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وقد وصف الأسرى المفرج عنهم ما تعرضوا له من إساءة معاملة وإيذاء شديدين وبدت عليهم علامات ذلك. وفي الفترة من 13 تشرين الأول/أكتوبر إلى 2 كانون الأول/ديسمبر، أعادت حماس جثث و/أو رفات 27 من الرهائن المتوفين المحتجزين في غزة إلى إسرائيل. وفي الفترة نفسها، أعادت إسرائيل جثث 345 فلسطينيًا إلى غزة. ولم يُعَد رفات أحد الرهائن المتوفين حتى الآن.

16 - وفي أعقاب فض الاشتباك الجزئي من جانب جيش الدفاع الإسرائيلي مباشرة، أعلنت وزارة الداخلية في غزة أنها ستنشر قواتها في المناطق التي انسحب منها جيش الدفاع الإسرائيلي "لاستعادة النظام". واشتدت حدة الاشتباكات بين حماس ومختلف الجهات المسلحة في غزة مع وقوع سلسلة من عمليات القتل الانتقامية البارزة من جميع الأطراف. وفي 13 تشرين الأول/أكتوبر، أفادت التقارير أن حماس نفذت عمليات إعدام علنية لأشخاص اتهمتهم بالتعاون مع إسرائيل أو بأنهم كانوا على صلة بالاقتتال الداخلي الدائر بين حماس وجهات مسلحة أخرى.

17 - وظل وقف إطلاق النار هشًا طوال الفترة المشمولة بالتقرير. واستمرت العمليات العسكرية والغارات الجوية الإسرائيلية على نطاق محدود في غزة، مما أدى إلى وقوع إصابات واستمرار تدمير البنية التحتية المدنية، وتركزت عمليات الهدم في المناطق التي تسيطر عليها إسرائيل. كما استمرت الهجمات المتفرقة التي تشنها الجماعات الفلسطينية المسلحة ضد جيش الدفاع الإسرائيلي، مما أدى إلى وقوع إصابات.

18 - وفي 17 تشرين الأول/أكتوبر، قُتل 11 فردًا من عائلة واحدة، من بينهم 7 أطفال وامرأتان، في شرق مدينة غزة عندما ضرب جيش الدفاع الإسرائيلي مركبتهم. وفي 23 و 27 تشرين الأول/أكتوبر، قُتل ثلاثة فلسطينيين على الأقل، من بينهم طبيب، في غارتين جويتين إسرائيليتين في شرق خان يونس. كما تم الإبلاغ عن قصف عنيف وتدمير مبانٍ سكنية في جميع أنحاء غزة.

19 - وفي 19 تشرين الأول/أكتوبر، قُتل جنديان إسرائيليان عندما أطلق مسلحون فلسطينيون صاروخاً مضاداً للدبابات وأطلقوا النار باتجاه قوات جيش الدفاع الإسرائيلي العاملة في منطقة رفح. ونفت حماس مسؤوليتها عن هذا الهجوم. وذكر جيش الدفاع الإسرائيلي في وقت لاحق أنه "ضرب المنطقة ... للقضاء على التهديد وتفكيك فتحات الأنفاق والمنشآت العسكرية المستخدمة في النشاط الإرهابي". وشنّ جيش الدفاع الإسرائيلي المزيد من الغارات الجوية التي استهدفت وسط غزة في المقام الأول. ووفقًا لوزارة الصحة في غزة، قُتل 45 فلسطينيًا.

20 - وفي 28 تشرين الأول/أكتوبر، أفادت التقارير بمقتل جندي إسرائيلي في منطقة رفح على يد مسلحين فلسطينيين أطلقوا النار على جيش الدفاع الإسرائيلي. ونفت حماس مسؤوليتها عن الهجوم، مؤكدة التزامها بوقف إطلاق النار. ومع ذلك، اتهم جيش الدفاع الإسرائيلي حماس بانتهاك وقف إطلاق النار، وفي 28 و 29 تشرين الأول/أكتوبر، شنت القوات الإسرائيلية غارات جوية مكثفة وقصفاً مكثفاً بالمدفعية الثقيلة وأطلقت النار بكثافة، فأصابت العشرات ممن قال جيش الدفاع الإسرائيلي إنهم مقاتلون من حماس ومواقع تابعة للحركة. وأفادت التقارير أن غارات جيش الدفاع الإسرائيلي أصابت المباني السكنية وخيام النازحين داخليًا والمركبات والمرافق العامة، بما في ذلك مدرسة واحدة على الأقل. وخلال هذين اليومين، أفادت وزارة الصحة في غزة بمقتل 104 فلسطينيين على الأقل، من بينهم 46 طفلاً و 20 امرأة.

21 - وفي 19 و 22 تشرين الثاني/نوفمبر، شن الجيش الإسرائيلي موجتين من الهجمات المكثفة على غزة، بما في ذلك الغارات الجوية والقصف المدفعي ونيران الدبابات، مما أسفر عن مقتل 53 فلسطينياً، من بينهم 12 طفلاً و 8 نساء على الأقل، وفقاً لوزارة الصحة في غزة، وإصابة عشرات آخرين. وفي حادثة وقعت في 19 تشرين الثاني/نوفمبر، أفادت التقارير أن جيش الدفاع الإسرائيلي قصف خيام النازحين داخليًا في المواصي غرب خان يونس، مما أسفر عن مقتل تسعة فلسطينيين على الأقل، من بينهم امرأة وثلاثة أطفال. وفي حادثة أخرى وقعت في 22 تشرين الثاني/نوفمبر، قصف جيش الدفاع الإسرائيلي مبانٍ سكنية في النصيرات، مما أسفر عن مقتل 11 فلسطينيًا من عائلة واحدة، من بينهم 6 نساء.

22 - وفي الوقت نفسه، استمر العنف في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، بمستويات تبعث على الجزع. وواصلت السلطات الإسرائيلية فرض قيود واسعة على الحركة وتنفيذ عمليات واسعة النطاق، بما في ذلك الغارات الجوية والاعتقالات والاحتجازات. استمرت الاشتباكات وعمليات تبادل إطلاق النار بين الفلسطينيين وقوات الأمن الإسرائيلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وسُجِّلت زيادة في عدد الهجمات التي يشنها الإسرائيليون، بمن فيهم المستوطنون المسلحون، ضد الفلسطينيين. كما وقعت هجمات نفذها فلسطينيون ضد إسرائيليين خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

23 - وفي محصِّلة إجمالية، قتلت قوات الأمن الإسرائيلية 38 فلسطينيا، من بينهم 12 طفلا، في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، خلال عمليات ومظاهرات واشتباكات وغارات جوية وحوادث أخرى خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وبالإضافة إلى ذلك، قُتل فلسطينيان على يد مستوطنين إسرائيليين أو مدنيين آخرين، وقُتل فلسطيني واحد لم يتسنّ تحديد هوية قاتله. ومن إجمالي عدد القتلى، قُتل 40 فلسطينيًا بالذخيرة الحية. وأصيب ما مجموعه 816 فلسطينيًا، من بينهم 41 امرأة و 74 طفلًا. ومن هذا المجموع، أُصيبَ 596 شخصا على أيدي قوات الأمن الإسرائيلية، من بينهم 152 شخصا بسبب استنشاق الغاز المسيل للدموع و 237 شخصا بالذخيرة الحية، و 218 شخصا على أيدي مستوطنين إسرائيليين ومدنيين آخرين.

24 - ووفقًا لمصادر إسرائيلية، فقد قُتل إسرائيليان خلال الفترة المشمولة بالتقرير على أيدي فلسطينيين في عمليات دهس وطعن في الضفة الغربية المحتلة، وأصيبَ 43 إسرائيليًا آخرين، من بينهم 4 نساء و 5 أطفال و 8 من أفراد قوات الأمن، في الضفة الغربية المحتلة وإسرائيل على أيدي فلسطينيين في هجمات شملت إطلاق نار ودهس متعمد وطعن، وفي عمليات تبادل إطلاق النار واشتباكات مسلحة، وفي حوادث تم فيها إلقاء الحجارة والزجاجات الحارقة وحوادث أخرى.

25 - واستمرت عمليات قوات الأمن الإسرائيلية الموسعة في مختلف المدن والبلدات والقرى، بما في ذلك شمال الضفة الغربية، كجزء من العملية الواسعة النطاق المستمرة التي بدأت في كانون الثاني/يناير والتي شملت عمليات هدم واسعة النطاق للمنازل والبنية التحتية المدنية في مخيمات اللاجئين. وقد تم تهجير عشرات الآلاف من الفلسطينيين، معظمهم من اللاجئين، قسراً بسبب العمليات المستمرة التي تقوم بها القوات الإسرائيلية، خاصة في المناطق الشمالية، منذ مطلع عام 2025. وهم لا يزالون نازحين ولا يُسمح لهم بالعودة. وفي 26 تشرين الثاني/نوفمبر، شنت القوات الإسرائيلية عملية "الحجارة الخمسة"، وهي عملية واسعة النطاق شملت طوباس وطمون وعقابا وتياسير ووادي الفارعة في محافظة طوباس، واستهدفت ما قالت إنها "بنية تحتية للإرهاب"، مما أسفر عن إصابة 163 فلسطينيًا بجروح وإلحاق أضرار جسيمة بالمنازل والبنية التحتية وأدى إلى النزوح وتعطيل إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية. ويحول ارتفاع عدد الحوادث دون تفصيلها جميعًا، ولكن فيما يلي بعض الحوادث الهامة.

26 - وظلت وتيرة العنف مرتفعة في جنين ومحيطها في شمال الضفة الغربية. ففي 24 أيلول/سبتمبر، أطلقت القوات الإسرائيلية النار على طالب فلسطيني يبلغ من العمر 18 عامًا وقتلته خلال مداهمة في بلدة عنزة، جنوب جنين. وفي 10 تشرين الأول/أكتوبر، أطلقت القوات الإسرائيلية النار على رجل فلسطيني يبلغ من العمر 25 عامًا وقتلته بعد أن قالت إنه ألقى عبوة ناسفة باتجاهها خلال عملية في وسط مدينة جنين. وفي 16 تشرين الأول/أكتوبر، وخلال مداهمة في قباطية، جنوب جنين، أطلقت القوات الإسرائيلية النار على رجل فلسطيني قالت إنه ألقى عبوة ناسفة عليهم. وقد توفي لاحقًا متأثرًا بجراحه. وفي 28 تشرين الأول/أكتوبر، قُتل ثلاثة فلسطينيين على مشارف كفر قود، غرب جنين، في تبادل لإطلاق النار مع قوات الأمن الإسرائيلية؛ وقُتل اثنان منهم بنيران القناصة بينما قُتل الثالث في غارة جوية. وفي 26 تشرين الثاني/نوفمبر، قُتل فلسطيني واحد على يد القوات الإسرائيلية خلال مداهمة في قباطية، جنوب جنين. وفي 27 تشرين الثاني/نوفمبر، قتلت القوات الإسرائيلية فلسطينيين اثنين في مخيم جنين للاجئين. وأظهر شريط فيديو الفلسطينيَيْن وهما يخرجان من أحد المباني رافعين أيديهما في الهواء، مستسلمين على ما يبدو، ثم تعرضا لإطلاق نار. وأعلن جيش الدفاع الإسرائيلي أنه فتح تحقيقًا في الأمر. وفي بقية أنحاء الضفة الغربية، قتلت قوات الأمن الإسرائيلية في 25 أيلول/سبتمبر رجلين فلسطينيين خلال تبادل لإطلاق النار في بلدة طمون، جنوب طوباس. واتهم الجيش الإسرائيلي الرجلين بالتخطيط لتنفيذ هجوم وشيك. في 19 تشرين الأول/أكتوبر، حاصرت القوات الإسرائيلية مبنى سكنيا في مخيم عين بيت الماء للاجئين في مدينة نابلس وأطلقت النار على المبنى، فأصيب رجل فلسطيني بالرصاص داخل منزله في مبنى آخر وتوفي متأثرًا بجراحه بعد أن أخرت القوات الإسرائيلية وصول الفريق الطبي الذي كان يحاول الوصول إليه، حسبما أفادت التقارير. وفي 23 تشرين الأول/أكتوبر، أطلقت القوات الإسرائيلية النار على رجل فلسطيني، أفادت التقارير بأنه كان عابر سبيل، في مخيم عسكر في ضواحي مدينة نابلس، وقد توفي متأثرًا بجراحه في اليوم التالي. وفي 8 تشرين الثاني/نوفمبر، قتلت القوات الإسرائيلية فلسطينيًا واحدًا خلال مداهمة في مخيم الفارعة، جنوب طوباس. وفي 16 تشرين الثاني/نوفمبر، قتلت القوات الإسرائيلية فلسطينياً يُزعم أنه كان يرشقهم بالحجارة خلال مداهمة لمخيم عسكر، شمال شرق نابلس.

27 - ولا يزال الأطفال يتأثرون بأعمال العنف. ففي 16 تشرين الأول/أكتوبر، قتلت القوات الإسرائيلية طفلًا فلسطينيًا يبلغ من العمر تسع سنوات خلال عملية في الريحية، جنوب الخليل. وفي 30 تشرين الأول/أكتوبر، أطلقت القوات الإسرائيلية النار على فتى فلسطيني يبلغ من العمر 15 عامًا في سلواد، شمال شرق رام الله، مما أدى إلى مقتله، حيث يُزعم أنه أضرم النار في ما يشتبه أنه عبوة ناسفة. وفي 2 تشرين الثاني/نوفمبر، أطلقت القوات الإسرائيلية النار على فتى يبلغ من العمر 17 عامًا وقتلته بعد أن أفادت التقارير أنه كان يرشقهم بالحجارة في بيت فوريك في نابلس. وفي 17 تشرين الثاني/نوفمبر، أطلقت القوات الإسرائيلية النار على فتى فلسطيني يبلغ من العمر 14 عامًا وقتلته وأصابت اثنين آخرين بجروح في مخيم الفارعة، جنوب طوباس. وفي 21 تشرين الثاني/نوفمبر، أطلقت القوات الإسرائيلية النار على شاب يبلغ من العمر 16 عامًا وشاب يبلغ من العمر 18 عامًا وقتلتهما في كفر عقب، شمال القدس. وقُتل واحد وخمسون طفلاً فلسطينيًا على يد القوات الإسرائيلية منذ بداية عام 2025 في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

28 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نفذت قوات الأمن الإسرائيلية أكثر من 000 1 عملية، أسفرت عن احتجاز أكثر من 860 فلسطينيا، من بينهم 50 طفلا على الأقل، وسط تقارير عن سوء المعاملة والإيذاء.

ومنذ 7 تشـرين الأول/أكتوبر 2023، توفي ما لا يقل عن 80 فلسـطينيًا، من بينهم طفل واحد، في مراكز الاحتجاز الإسرائيلية.

29 - واستمر العنف أيضا ضد الإسرائيليين على أيدي فلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة. وفي 28 أيلول/سبتمبر، اندفع رجل فلسطيني بمركبته بهدف دهس قوات إسرائيلية بالقرب من مفرق جيت في محافظة قلقيلية. وقُتل جندي إسرائيلي واحد إلى جانب المهاجم. ولا تزال ملابسات الحادث غير واضحة. وفي 30 أيلول/سبتمبر، نفذ رجل فلسطيني عملية دهس بالقرب من مفترق حوسان، غرب بيت لحم، مما أدى إلى إصابة طفلين إسرائيليين بجروح. وفي 18 تشرين الثاني/نوفمبر، قُتل إسرائيلي يبلغ من العمر 71 عامًا وأصيب رجل وطفل إسرائيليان بجروح متوسطة في عملية دهس وطعن على مفترق غوش إتزيون، جنوب القدس، على يد فلسطينيين اثنين أطلقت القوات الإسرائيلية النار عليهما فأردتهما قتيلين. وفي 2 كانون الأول/ديسمبر، أطلقت القوات الإسرائيلية النار على فلسطيني وقتلته بعد أن أفادت التقارير بأنه طعن جنديين إسرائيليين وأصابهما بجروح بالقرب من أم صفا، شمال رام الله.

30 - واشتدّت حدة العنف الذي يمارسه المستوطنون ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث بلغ أعلى مستوياته المسجلة خلال السنوات الأخيرة، بمتوسط خمس حوادث في اليوم خلال عام 2025. وحدثت معظم تلك الهجمات خلال الموسم السنوي لقطف الزيتون، الذي يعد مصدرا رئيسيا للدخل وسبل العيش للفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2025، سُجِّل أعلى عدد شهري لهجمات المستوطنين الإسرائيليين منذ أن بدأت الأمم المتحدة في توثيق مثل هذه الحوادث في عام 2006، حيث أسفر أكثر من 260 هجومًا عن وقوع إصابات أو إلحاق أضرار بالممتلكات أو كليهما - بمعدل ثمانية حوادث في اليوم. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سُجل ما لا يقل عن 515 هجومًا متعلقًا بموسم قطف الزيتون في مختلف أنحاء الضفة الغربية المحتلة، مما أدى إلى وقوع قتلى وجرحى وإلى حالات نزوح، بالإضافة إلى إلحاق أضرار بالممتلكات و/أو سرقة المنتجات الزراعية في 177 قرية. وتفيد التقارير بأن مستوطنين إسرائيليين ومدنيين آخرين كانوا في كثير من الأحيان مصحوبين أو مدعومين من قبل قوات الأمن الإسرائيلية التي استخدمت القوة ضد الفلسطينيين، بما في ذلك الغاز المسيل للدموع والذخيرة الحية.

31 - وفي 3 تشرين الأول/أكتوبر، أفادت التقارير بأن مستوطنين إسرائيليين إلى جانب قوات الأمن الإسرائيلية هاجموا فلسطينيين كانوا يقطفون الزيتون في بلدة بيتا، جنوب شرق نابلس. وأصيب فلسطيني واحد بالرصاص وأصيب ما لا يقل عن 16 آخرين بجروح، بالإضافة إلى إحراق 16 مركبة، بما في ذلك سيارة إسعاف واحدة. وفي 22 تشرين الأول/أكتوبر، أفادت التقارير أن مستوطنين إسرائيليين طاردوا حافلة مدرسية في مسافر يطا، في تلال جنوب الخليل، مما أدى إلى إصابة طفلة فلسطينية تبلغ من العمر 6 سنوات. وفي 12 تشرين الثاني/نوفمبر، أضرم مستوطنون إسرائيليون النار في مسجد الحاجة حميدة وشوهوا جدرانه بكتابات عنصرية بالقرب من دير إستيا، شمال سلفيت. وفي 24 تشرين الثاني/نوفمبر، أفادت التقارير بأن مستوطنين إسرائيليين أطلقوا النار على فلسطيني وأصابوه بجروح في بيت عور التحتا، غرب رام الله. وفي 27 تشرين الثاني/نوفمبر، أفادت التقارير بأن مستوطنين إسرائيليين هاجموا مزارعين فلسطينيين كانوا يحرثون أراضيهم في عرب الرشايدة، جنوب شرق بيت لحم، مما أدى إلى إصابة تسعة أشخاص، من بينهم أربعة أطفال.

رابعا - التحريض والاستفزازات والخطابات الملهبة للمشاعر

32 - أهاب مجلس الأمن، في قراره 2334 (2016)، بالطرفين أن يتصرفا وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، والاتفاقات والالتزامات السابقة بينهما، وأن يلتزما الهدوء وضبط النفس، وأن يمتنعا عن أعمال الاستفزاز والتحريض والخطابات الملهبة للمشاعر، بهدف تحقيق جملة أمور منها وقف تصاعد الحالة على أرض الواقع، مما يفضي إلى إعادة بناء الثقة، والعمل من خلال السياسات والإجراءات على إظهار التزام حقيقي بحل الدولتين، وتهيئة الظروف اللازمة لتعزيز السلام. واستمر التحريض والخطابات الملهبة للمشاعر وتمجيد قتل المدنيين.

33 - وواصلت حماس الاحتفال بذكرى 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 والهجمات الإرهابية الأخيرة والدعوة إلى تنفيذ المزيد من الهجمات العنيفة ضد الإسرائيليين. وواصلت وسائط الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي الرسمية التابعة للسلطة الفلسطينية تمجيد مرتكبي الهجمات الماضية ضد الإسرائيليين.

34 - وواصل وزراء إسرائيليون وأعضاء في الكنيست الدعوة إلى تعزيز السيطرة العسكرية الإسرائيلية على غزة وإعادة إنشاء مستوطنات هناك. ودعا العديد من الوزراء وأعضاء الكنيست إلى وقف المساعدات الإنسانية الواردة إلى القطاع أو الحد منها إلى أن يتم إطلاق سراح جميع الرهائن. ودعا وزير إسرائيلي إلى اعتقال رئيس دولة فلسطين واستهداف مسؤولين في السلطة الفلسطينية بالقتل ردا على اعتراف عدد من الدول الأعضاء بدولة فلسطين. وواصل بعض الوزراء وأعضاء الكنيست القيام بزيارات تحريضية للأماكن المقدسة في القدس، حيث دعا بعضهم إلى خرق الوضع الراهن.

خامسا - اتخاذ خطوات إيجابية لعكس مسار الاتجاهات السلبية

35 - دعا مجلس الأمن في قراره 2334 (2016) إلى اتخاذ خطوات إيجابية على الفور لعكس مسار الاتجاهات السلبية القائمة على أرض الواقع، التي تهدد إمكانية تطبيق حل الدولتين. وفي حين سُجلت بعض التطورات الإيجابية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت أيضًا الاتجاهات السلبية القائمة على أرض الواقع.

36 - وفي سياق وقف إطلاق النار، طرأت زيادة في دخول المساعدات الإنسانية وغيرها من السلع إلى قطاع غزة، مما زاد من توافر مجموعة متنوعة من السلع الأساسية، إلا أن توافر مجموعة متنوعة من الأغذية لا يزال محدودًا للغاية ولا تزال أسعارها مرتفعة. وقامت الأمم المتحدة وشركاؤها على الفور بتوسيع نطاق المساعدات الإنسانية في جميع القطاعات لإيصال المساعدات بشكل آمن وعادل. ومنذ وقف إطلاق النار، حُصِّل ما يزيد على 000 24 طن متري من المساعدات من المعابر، وهناك 000 190 طن متري من المواد الغذائية والأدوية ومواد الإيواء وغيرها من الإمدادات الأساسية المخزنة مسبقًا في المنطقة في انتظار الموافقة على دخولها، ويوجد المزيد منها قيد الإعداد. وقد شاركت الأمم المتحدة عن كثب في جميع آليات التنسيق ذات الصلة، بما في ذلك من خلال مركز التنسيق المدني - العسكري الذي أنشئ لدعم وقف إطلاق النار. ولم تُعالَج بعدُ القيود الحرجة، بما في ذلك إغلاق الطرق والمعابر الرئيسية، ومتطلبات تسجيل المنظمات غير الحكومية الدولية المفروضة على دخول الإمدادات والأفراد الأساسيين، بما في ذلك مواد الإيواء التي تشتد الحاجة إليها. وفي 12 تشرين الثاني/نوفمبر، أعلنت السلطات الإسرائيلية عن إعادة فتح معبر زيكيم/السيافة أمام الشحنات الإنسانية بعد إغلاق دام شهرين، وذلك بالتناوب مع معبر كيسوفيم.

37 - وفي حين أن زيادة إيصال المساعدات أدى إلى تحسن الأوضاع، إلا أن الوضع الإنساني العام في غزة لا يزال كارثياً ويتسم بالدمار الواسع النطاق والتهجير القسري وانهيار الخدمات الأساسية والبنية التحتية الحيوية. وفي المناطق التي لا تزال تحت السيطرة العسكرية الإسرائيلية الكاملة، لا تزال التقارير تشير إلى استمرار عمليات تهجير المباني السكنية ولا يزال الوصول إلى أصول هيئات المساعدة الإنسانية والبنية التحتية العمومية والأراضي الزراعية مقيدًا. واستمرت التحركات السكانية في جميع أنحاء القطاع مع محاولة الناس العودة إلى منازلهم عندما يتسنى لهم ذلك أو الانتقال إلى مناطق تكون فيها إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية أفضل نسبيًا. ولا تزال فرص الحصول على خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية غير كافية بصورة حرجة، كما أن نظام الصرف الصحي شهد تدهورا شديدا. ونُقل حوالي 300 9 طفل إلى المستشفى بسبب سوء التغذية الحاد في شهر تشرين الأول/أكتوبر فقط، وهو ما يمثل أحد أعلى معدلات الدخول إلى المستشفى المسجلة شهريا. وقد أدى هطول الأمطار الغزيرة والفيضانات إلى تعريض السكان لمزيد من النزوح وطفح مياه الصرف الصحي، مما أدى إلى تفاقم الاحتياجات الإنسانية المتزايدة قبل حلول فصل الشتاء.

38 - وتشير التقديرات إلى أن ما يقرب من 000 42 فلسطيني في غزة يعانون من إصابات دائمة غيرت مجرى حياتهم، وهي تتطلب إعادة تأهيل عاجلة وطويلة الأمد، ويمثل الأطفال ربع هؤلاء تقريبًا. ولا تزال النساء الفلسطينيات يواجهن ظروفًا قاسية، وهن يشملن 500 55 من النساء الحوامل المعرضات لخطر سوء التغذية الحاد و 000 500 من النساء اللواتي يفتقرن إلى خدمات الصحة الإنجابية.

39 - وفي 23 تشرين الثاني/نوفمبر، أفادت التقارير أن الإدارة المدنية الإسرائيلية صادقت على أمر بالاستيلاء على مساحة 0,288 دونم لغرض تركيب سقف فوق الساحة الداخلية لمركب الحرم الإبراهيمي في الخليل لصالح المصلين اليهود في الحرم الإبراهيمي.

40 - وفي 21 تشرين الأول/أكتوبر، وافق مجلس الوزراء في دولة فلسطين على الخطة التنفيذية للاستراتيجية الوطنية الشاملة لعدة قطاعات لتعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد. وتتضمن الخطة، في جملة أمور، اعتماد آلية وطنية للرصد والتقييم لضمان الملاحقة القضائية الفعالة لجرائم الفساد، ومنع الإفلات من العقاب، وتعزيز المسؤولية الاجتماعية في سياق مكافحة الفساد والإبلاغ عنه. ومنذ إطلاق البرنامج الوطني للتنمية والإصلاح، أبلغت الحكومة عن تنفيذ أكثر من 60 إجراءً إصلاحيًا.

41 - وفي 26 تشرين الأول/أكتوبر، أصدر رئيس دولة فلسطين، محمود عباس، إعلانًا دستوريًا بتسمية نائبه خلفًا له في حال شغور منصبه، ونص الإعلان على أن "يتولى نائب رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، نائب رئيس دولة فلسطين" مهام الرئاسة مؤقتًا لمدة أقصاها 90 يومًا تنظم خلالها انتخابات حرة ونزيهة. وفي حال تعذر إجراء الانتخابات بسبب قوة قاهرة، ينص الإعلان أيضاً على إمكانية تمديد ولاية الرئيس المؤقت لمرة واحدة لفترة أخرى بنفس المدة بقرار من المجلس المركزي الفلسطيني. ووافق مجلس الوزراء في 2 كانون الأول/ديسمبر على إجراء انتخابات المجالس المحلية في 25 نيسان/أبريل 2026.

42 - ويستمر النشاط الاقتصادي في الضفة الغربية في التدهور مع استمرار القيود المفروضة على التنقل وإمكانية الوصول إلى الأماكن وعنف المستوطنين وتدمير الأصول المنتجة على نطاق واسع. وشهد موسم قطف الزيتون لعام 2025 أقل محصول منذ سنوات عديدة، بسبب ظروف الجفاف التي تفاقمت بسبب تدمير الأراضي والحد من إمكانية وصول المزارعين إليها. واستمر تفاقم عدم الاستقرار والتراجع في المجال

المالي وفي سوق العمل، حيث أبلغت 96 في المائة من الشركات في الضفة الغربية عن تراجع نشاطها، في حين من المتوقع أن تصل البطالة إلى 35 في المائة.

43 - وقد أدت الأزمة المالية المستمرة التي تعاني منها السلطة الفلسطينية إلى دفع رواتب جزئية بشكل متكرر لموظفي الخدمة المدنية وغير ذلك من تدابير التقشف الشديدة التي تؤثر على الخدمات الأساسية، وذلك بسبب الأزمة المالية المتعددة الأوجه وحجز إسرائيل من جانب واحد لجميع إيرادات المقاصة الفلسطينية. كما لا يزال القطاع المالي الفلسطيني يواجه تحديات خطيرة، بما في ذلك وجود ديون ومتأخرات كبيرة، ومشاكل نقدية بسبب القيود الإسرائيلية المفروضة على كمية الأوراق المصرفية بالشيكل التي يمكن إعادتها إلى الوطن، وانعدام الأمن الناجم عن التهديد المستمر بعدم تجديد إسرائيل للاتفاقات المصرفية المقابلة.

44 - وفي 22 تشرين الأول/أكتوبر، أصدرت محكمة العدل الدولية فتواها بشأن التزامات إسرائيل فيما يتعلق بوجود أنشطة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى والدول الثالثة في الأرض الفلسطينية المحتلة وفيما يتصل بتلك الأرض. وكجزء من استنتاجاتها، تؤكد المحكمة، في جملة أمور أخرى، أن إسرائيل، بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال، مطالبة بالوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، وأنها ملزمة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان باحترام وحماية وإعمال حقوق الإنسان لسكان الأرض الفلسطينية المحتلة. ومن بين هذه الالتزامات التي حددتها المحكمة، يجب على إسرائيل أن توافق على خطط الإغاثة لمصلحة سكان الأرض الفلسطينية المحتلة وأن تيسِّر تلك الخطط بجميع الوسائل المتاحة لها ما دام هؤلاء السكان لا يحصلون على الإمدادات الكافية، كما هو الحال في قطاع غزة، بما يشمل الإغاثة التي تقدّمها الأمم المتحدة وكياناتها، ولا سيما وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، والمنظمات الدولية الأخرى والدول الثالثة، وألا تعيق هذه الإغاثة. كما أكدت المحكمة على أن إسرائيل، باعتبارها دولة عضوا، ملزمة بالتعاون بحسن نية مع الأمم المتحدة بتقديم كل ما في وسعها من عون في أي إجراء تتخذه المنظمة، بما في ذلك الأونروا، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وفيما يتصل بالأرض الفلسطينية المحتلة، وأن عليها أن تكفل احترام امتيازات المنظمة وحصاناتها.

سادسا - الجهود المبذولة من الطرفين والمجتمع الدولي للدفع قدما بعملية السلام والتطورات الأخرى ذات الصلة

45 - أهاب مجلس الأمن، في قراره 2334 (2016)، بجميع الدول أن تميز في معاملاتها ذات الصلة بين إقليم دولة إسرائيل والأراضي المحتلة منذ عام 1967. وأهاب المجلس أيضا بجميع الأطراف أن تواصل، في سبيل تعزيز السلام والأمن، بذل الجهود الجماعية الرامية إلى بدء مفاوضات ذات مصداقية بشأن جميع مسائل الوضع النهائي في عملية السلام في الشرق الأوسط. وحث المجلسُ أيضا على تكثيف وتسريع وتيرة الجهود وأنشطة الدعم الدبلوماسية على الصعيدين الدولي والإقليمي من أجل تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط دون تأخير على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومرجعيات مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام 1967.

46 - وفي 22 أيلول/سبتمبر، استؤنف المؤتمر الدولي الرفيع المستوى لتسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية وتنفيذ حل الدولتين، الذي شاركت فرنسا والمملكة العربية السعودية في رئاسته، على هامش الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة، وأسفر عن اعتماد إعلان نيويورك بشأن تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية وتنفيذ حل الدولتين. وفيما يتصل بالمؤتمر، أعلنت 11 دولة عضوا اعترافها الرسمي بدولة فلسطين.

47 - وفي 30 أيلول/سبتمبر، قالت الحكومة الإسبانية إنها ستبدأ التحقيق مع الشركات في إسبانيا التي تنشر إعلانات تجارية لمنتجات أو خدمات مصدرها المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة. وجاء هذا الإجراء بعد الموافقة على مرسوم يحظر الترويج لمثل هذه السلع والخدمات في إسبانيا.

48 - وفي 29 أيلول/سبتمبر، نشرت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية خطة الرئيس دونالد ج. ترامب الشاملة لإنهاء النزاع في غزة. ونصت الخطة المكونة من 20 نقطة على جملة أمور منها وقف إطلاق النار، والإفراج عن جميع الرهائن المحتجزين في غزة، وتوسيع نطاق دخول المساعدات الإنسانية دون عوائق، والإفراج عن نحو 000 2 من الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين، يلي ذلك إطار عمل لإعادة إعمار غزة والالتزام بإجراء حوار بشأن تهيئة أفق سياسي. وفي 9 تشرين الأول/أكتوبر، تم التوقيع على خطوات تنفيذ المرحلة الأولى من الخطة في شرم الشيخ، مصر، من قبل ممثلي إسرائيل وحماس والوسطاء، على أن يدخل وقف إطلاق النار حيز التنفيذ في اليوم التالي. وفي 17 تشرين الثاني/نوفمبر، تمت المصادقة على الخطة في قرار مجلس الأمن 2803 (2025)، وقد أُرفقت الخطة بهذا القرار.

49 - وفي 13 تشرين الأول/أكتوبر، شارك رئيسا الولايات المتحدة ومصر في رئاسة قمة السلام: اتفاق إنهاء الحرب في غزة، وذلك في شرم الشيخ، مصر. وخلال القمة، وقّع قادة كل من تركيا وقطر ومصر والولايات المتحدة الأمريكية على إعلان ترامب للسلام الدائم والازدهار.

50 - وفي 27 تشرين الأول/أكتوبر، استضافت المملكة العربية السعودية اجتماعاً تنسيقياً رفيع المستوى للتحالف العالمي لتنفيذ حل الدولتين. وترأس الاجتماع كل من المملكة العربية السعودية والنرويج والاتحاد الأوروبي، وركز الاجتماع على الوضع الإنساني في غزة وتنفيذ إعلان نيويورك وخطة السيد ترامب لإنهاء الحرب في غزة. وفي 20 تشرين الثاني/نوفمبر، ترأست المفوضية الأوروبية بالاشتراك مع السلطة الفلسطينية الاجتماع الأول لمجموعة المانحين لفلسطين في بروكسل.

سابعا - ملاحظات

51 - إنني أرحب بوقف إطلاق النار في غزة الذي تم التوصل إليه على أساس خطة الرئيس دونالد ج. ترامب الشاملة لإنهاء النزاع في غزة ومن خلال جهود الوساطة الدؤوبة التي بذلتها تركيا وقطر ومصر والولايات المتحدة الأمريكية. إن وقف إطلاق النار والإفراج عن 250 من أصل 251 من الرهائن المحتجزين في غزة، الأحياء منهم والأموات، هما خطوتان حيويتان نحو تخفيف المعاناة الإنسانية العميقة التي يعاني منها الإسرائيليون والفلسطينيون وشعوب المنطقة. إن الصدمة التي لا تطاق التي لحقت بالفلسطينيين والإسرائيليين ستستمر لأجيال. ويتيح وقف إطلاق النار فرصة حاسمة لوقف إراقة الدماء وتحسين الحالة الإنسانية. وإنني أحث جميع الأطراف على التنفيذ الكامل لشروط وقف إطلاق النار وممارسة أقصى درجات ضبط النفس والتقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ويجب ترسيخ وقف إطلاق النار وتمهيد الطريق لمعافاة قطاع غزة وإعادة إعماره. وتقف الأمم المتحدة على أهبة

الاســـتعداد لدعم الجهود التي تعزز وقف إطلاق النار، بما في ذلك من خلال توســـيع نطاق إيصـــال المساعدات الإنسانية، وإرساء الأساس للتعافي وإعادة الإعمار.

52 - وأرحب بالإفراج عن جميع الرهائن الأحياء الذين كانت تحتجزهم حماس وجماعات فلســـطينية مسلحة أخرى في غزة، وأشعر بالارتياح إزاء لم شمل العائلات بعد فترات طويلة من المعاناة. وأطالب بإعادة رفات آخر الرهائن المتوفين فوراً. وقد كان دور اللجنة الدولية للصـليب الأحمر أمرا لا غنى عنه في ضـمان أن تتم جميع عمليات الإفراج والعودة بأمان وبطريقة إنســـانية. إنني أكرر إدانتي لما ورد عن ســـوء معاملة الرهائن، بما في ذلك العنف الجنسي الذي تعرضوا له، وما زلت أشعر بالجزع من ذلك ومن استمرار احتجاز رفات أحد الرهائن. ولا يوجد أي مبرر لقتل المدنيين وتشـويههم وتعذيبهم واختطافهم بشـكل متعمد واسـتخدام العنف الجنسي ضدهم.

53 - وإنني أشـعر بقلق عميق إزاء الحالة الأمنية الهشـة واسـتمرار العنف في قطاع غزة، مما يهدد وقف إطلاق النار. وإنني أدين بشكل لا لبس فيه قتل وإصابة المدنيين في غزة، بمن فيهم الأطفال والنساء. وعلى الرغم من صمود وقف إطلاق النار إلى حد كبير، إلا أن الضربات العسكرية الإسرائيلية الدورية استمرت في التســـبب في وقوع إصـــابات كبيرة في صـــفوف المدنيين، بمن فيهم النســـاء والأطفال والعاملون في مجال الصحة، وفي إلحاق أضرار جسيمة بالمنازل والبنية التحتية العمومية. وقد أدى إطلاق النار والقصف بالقرب من خط الانسحاب، بالإضافة إلى الهجمات على المدنيين الذين يحاولون العودة إلى ديارهم أو الوصول إلى الأراضـي، إلى وقوع مزيد من الخسائر في الأرواح. ويجب أن تتوقف مثل هذه الحوادث على الفور، خاصـة الحوادث التي يُقتل فيها مدنيون أثناء اقترابهم من مناطق غير محددة أو لم تحدَّد بشـكل جيد. والتقارير التي تتحدث عن عمليات قتل الفلسـطينيين خارج نطاق القانون مقلقة للغاية. كما اسـتمرت الهجمات الفلسـطينية المسلحة ضد الجنود الإسرائيليين.

54 - ويساورني القلق إزاء ما قد يرقى إلى انتهاكات للقانون الدولي الإنساني في سير الأعمال العدائية، ولا سيما فيما يتعلق بوسائل وأساليب القتال التي اختارتها إسرائيل. وأحث جميع الأطراف على ضمان حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية. فالقانون الدولي الإنســـاني ينطبق دائما على جميع أطراف النزاع، ولا يتوقف تطبيقه على المعاملة بالمثل. ولا بد من المســـاءلة الكاملة عن أي جرائم فظيعة وانتهاكات أخرى للقانون الدولي يرتكبها أي طرف.

55 - ويجب على جميع الأطراف احترام وحماية موظفي الإغاثة الإنســـانية. وأنعي أفراد الأمم المتحدة الذين قُتلوا في غزة وأدين بشـدة مقتل جميع الأفراد العاملين في مجالي الصـحة وتقديم المسـاعدة الإنسـانية وجميع الصـحفيين. وهذه الحوادث يجب أن تتوقف ويجب أن يُحَقَّق فيها بشكل شامل ونزيه. ويجب محاسبة مرتكبي هذه الأعمال.

56 - وإنني أشـعر ببالغ القلق إزاء الحالة الإنسانية المتردية في غزة، حيث وصلت الأضـرار التي لحقت بالبنية التحتية إلى مسـتويات كارثية. فقد دُمِّر أكثر من 80 في المائة من المباني السكنية والعامة أو لحقت بها أضـرار بالغة. وفي حين أن حالة الجوع عموما قد تحسـنت بسـبب زيادة دخول الغذاء، إلا أن مصـادر البروتين الرئيسية لا تزال بعيدة المنال بالنسبة لمعظم الناس الذين لا يزالون يواجهون نقصًا حادًا في الغذاء، في ظل استمرار الجوع إلى جانب نقص المياه النظيفة والرعاية الطبية والمأوى. كما أنني ما زلت أشعر بقلق بالغ إزاء انهيار النظام الصـــحي في غزة - ثلث المرافق الصـــحية فقط تعمل - والارتفاع المقلق في

الاضطرابات النفسية والأمراض المعدية. ولا يزال وصول المساعدات الإنسانية مقيداً بشدة، حيث تواجه قوافل المساعدات عقبات لوجستية وأمنية: فلا تزال إمدادات أساسية بقيمة 46,9 مليون دولار تنتظر الموافقة على دخولها إلى غزة، في حين أن القيود والعوائق المفروضة على عمليات الأونروا واستمرار نقص الوقود تهدد بانهيار الخدمات الأساسية. وأنا أدعو جميع الأطراف إلى احترام القانون الدولي الإنساني وأحث على دخول المساعدات الإنسانية بشكل كامل ودون عوائق، بما في ذلك الإمدادات الحيوية المتعلقة بالمياه والصرف الصحي والمأوى. وثمة حاجة على نطاق واسع إلى إمدادات طبية وأغذية وقطع غيار إضافية لإعادة تأهيل البنية التحتية مثل المياه والصرف الصحي والكهرباء، بالإضافة إلى معدات إزالة الأنقاض.

57 - وإنني أدين التوسع الاستيطاني الإسرائيلي المستمر بلا هوادة في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، الذي لا يزال يؤجج التوترات، ويعيق وصول الفلسطينيين إلى أراضيهم، ويهدد إمكانية قيام دولة فلسطينية مستقلة تماما وديمقراطية ومتصلة الأراضي وذات سيادة. ويتزامن التوسع الاستيطاني السريع، بما في ذلك توسيع البؤر الاستيطانية، مع ارتفاع في الهجمات المتصلة بالمستوطنين. إن هذه التطورات تزيد من ترسيخ الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني، وتنتهك القانون الدولي وتقوض حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. وأؤكد من جديد أن جميع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وكل البنى التحتية ذات الصلة بها، ليس لها أي شرعية قانونية وتشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ويجب أن يتوقف هذا الأمر على الفور.

58 - وفي عام 2025، وصلت مؤشرات التقدم الاستيطاني إلى أعلى مستوياتها منذ أن بدأت الأمم المتحدة في تتبع مظاهر هذا التقدم بشكل منهجي في عام 2017. وبشكل عام، قُدِّمت خطط لإنشاء ما يقرب من 390 47 وحدة سكنية أو تمت الموافقة عليها أو طُرحت للمناقصة، في مقابل حوالي 170 26 وحدة سكنية في عام 2024. وتمثل هذه الأرقام زيادة حادة مقارنة بالسنوات السابقة، التي شهدت طرح خطط لإنشاء ما بين 830 10 و 560 15 وحدة سنويًا بين عامي 2017 و 2022، بمتوسط حوالي 815 12 وحدة سكنية. وتركزت هذه الزيادة الكبيرة بالكامل تقريبًا في المنطقة جيم، حيث طُرحت خطط أو أُصدرت موافقات لإنشاء أكثر من 870 29 وحدة سكنية، وهو ضعف العدد المسجل في عام 2024 (أكثر من 150 14 وحدة). وارتفع عدد الوحدات السكنية التي طُرحت للمناقصة ثمانية أضعاف من 745 وحدة في عام 2024 إلى أكثر من 770 5 وحدة في عام 2025. وشهد إجمالي عدد الوحدات السكنية التي طُرحت خطط أو أُصدرت موافقات لإنشائها أو التي طُرحت للمناقصة في القدس الشرقية زيادة طفيفة من أكثر من 270 11 وحدة في عام 2024 إلى أكثر من 740 11 وحدة في عام 2025.

59 - وأحث حكومة إسرائيل مرة أخرى على التقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي وأذكرها بالاستنتاجات التي خلصت إليها محكمة العدل الدولية في فتواها الصادرة في 19 تموز/يوليه 2024 والتي أعلنت، في جملة أمور، أن دولة إسرائيل ملزمة بالوقف الفوري لجميع الأنشطة الاستيطانية الجديدة وإجلاء جميع المستوطنين من الأرض الفلسطينية المحتلة، وأنها ملزمة بإنهاء وجودها غير القانوني في الأرض الفلسطينية المحتلة بأسرع ما يمكن. كما أشارت المحكمة إلى أن الأرض الفلسطينية المحتلة، التي تشمل الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة، تشكل، من وجهة نظر قانونية، وحدة إقليمية واحدة، يجب صون واحترام وَحدتها وتلاصقها وسلامتها.

60 - وتنطوي عمليات هدم المباني المملوكة للفلسطينيين والاستيلاء عليها، بما في ذلك المشاريع الإنسانية الممولة دوليا، فضلا عن المنشآت المتصلة بتوليد الدخل وتوفير الخدمات الأساسية، على انتهاكات عديدة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وتثير القلق بشأن خطر التهجير القسري. وأشير إلى ما خلصت إليه محكمة العدل الدولية في فتواها الصادرة في 19 تموز/يوليه 2024 في هذا الصدد. وإنني أدعو إلى وقف فوري لعمليات الهدم والإخلاء غير القانوني هذه، بما في ذلك في القدس الشرقية والمنطقة جيم، وأهيب بحكومة إسرائيل أن تمنع النزوح المحتمل للفلسطينيين وإخلاءهم قسرا، وفقا لالتزاماتها الدولية، وأن تعتمد خططا للسماح للفلسطينيين بالبناء بصورة قانونية وتلبية احتياجاتهم الإنمائية.

61 - وينذر استمرار تصاعد العنف والتوترات في الضفة الغربية المحتلة بالخطر الشديد. وقد أسفرت العمليات التي تقوم بها قوات الأمن الإسرائيلية في شمال الضفة الغربية المحتلة عن مستويات عالية من القتلى، من بينهم نساء وأطفال، وعن نزوح كبير للسكان، ويستمر حرمان السكان من حق العودة إلى ديارهم والتدمير الواسع النطاق للمنازل والبنية التحتية، لا سيما في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين. ولا يزال يساورني القلق البالغ إزاء أي وجود لقوات الأمن الإسرائيلية في المخيمات، الأمر الذي يتعارض مع الالتزام الواقع على عاتق إسرائيل بإنهاء وجودها غير القانوني في الأرض الفلسطينية المحتلة، على نحو ما أكدته محكمة العدل الدولية. ويساورني بالغ القلق إزاء استمرار تصاعد العنف واستخدام القوة المميتة من قبل قوات الأمن الإسرائيلية في جميع أنحاء الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، وكذلك القيود المفروضة على التنقل وإمكانية الوصول إلى الأماكن. وقد أسفرت هذه الأعمال عن مقتل وإصابة العديد من الفلسطينيين، بمن فيهم أطفال.

62 - ويجب على قوات الأمن الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، أن تمارس أقصى درجات ضبط النفس وألا تستخدم القوة المميتة إلا عندما يكون ذلك أمرا لا مفر منه تماما من أجل حماية الأرواح. وأدعو إسرائيل إلى التقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك فيما يتعلق بالاستخدام المتناسب للقوة وحظر القتل خارج نطاق القضاء، وضمان إجراء تحقيقات شاملة ونزيهة وفورية في جميع الحالات التي يحتمل أنه جرى فيها الاستخدام غير الضروري أو غير المتناسب للقوة، مع محاسبة المسؤولين عنها.

63 - وإنني أدين عنف المستوطنين، الذي يتزايد بمعدل ينذر بالخطر في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة، وقد اشتد بشكل كبير خلال موسم قطف الزيتون الأخير. وقد أصبحت هجمات المستوطنين أكثر تواترًا وأكثر عنفًا، ويحدث الكثير منها بحضور أو بدعم من قوات الأمن الإسرائيلية. ويواجه المزارعون الفلسطينيون اعتداءات جسدية ومضايقات وعراقيل تحول دون وصولهم إلى أراضيهم، حيث يتم اقتلاع أشجار الزيتون أو حرقها وإتلاف محاصيل بأكملها. إن مثل هذه الاعتداءات لا تحرم العائلات الفلسطينية من مصدر رزق حيوي فحسب، بل تساهم أيضًا في تهيئة بيئة قد تؤدي إلى التهجير القسري. وأنا أدعو السلطات الإسرائيلية إلى اتخاذ تدابير فورية وفعالة لمنع مثل هذه الهجمات ومحاسبة مرتكبيها، وكذلك لضمان وصول المزارعين إلى أراضيهم بأمان ودون عوائق. ويجب أن تكون حماية المدنيين وممتلكاتهم أولوية من الأولويات. وإنني أدين استمرار الهجمات المسلحة التي يشنها الفلسطينيون ضد الإسرائيليين. ويجب إدانة جميع أعمال العنف ضد المدنيين، بما في ذلك أعمال الإرهاب، ويجب أن تتوقف فوراً. ويجب محاسبة جميع الجناة.

64 - وأكرر الإعراب عن قلقي إزاء ارتفاع عدد الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، الذين تحتجزهم قوات الأمن الإسرائيلية وإزاء ارتفاع عدد الفلسطينيين المعتقلين بموجب الحجز الإداري بدون تهمة أو محاكمة، من قبل إسرائيل منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. ومن دواعي القلق البالغ التقارير التي تفيد بوقوع التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، بما في ذلك العنف الجنسي، أثناء الاعتقال والاحتجاز، إلى جانب وفاة الفلسطينيين المحتجزين في السجون الإسرائيلية. وأكرر دعوتي لإسرائيل إلى استخدام الاحتجاز كملاذ أخير ولأقصر فترة مناسبة، وإلى منع حدوث سوء المعاملة، وإلى إنهاء الاحتجاز الإداري للأطفال، الذين يحق لهم الحصول على حماية خاصة.

65 - ولا يزال يساورني القلق من استمرار الممارسة الإسرائيلية المتمثلة في احتجاز جثامين الفلسطينيين القتلى. وأدعو إسرائيل إلى إعادة الجثامين المحتجزة إلى أسر القتلى وفقا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني.

66 - وأشعر بالجزع إزاء الحالات العديدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير التي قام فيها مسؤولون بتمجيد العنف وبأعمال استفزازية خطيرة واستخدموا فيها عبارات تحريضية وملهبة للمشاعر، بما في ذلك بشأن الهجمات العنيفة على المدنيين وتهجير الفلسطينيين وتوسيع المستوطنات. ويجب على هؤلاء المسؤولين منع جميع أعمال العنف، بما في ذلك الأعمال الإرهابية، ضد المدنيين. ويجب أن يتوقف التحريض على العنف فورا.

67 - وأكرر دعوتي إلى أن تحترم الأطراف الوضع القائم في الأماكن المقدسة في القدس وأن تحافظ عليه، مع مراعاة الدور الخاص والتاريخي الذي يؤديه الأردن بوصفه الوصي على الأماكن المقدسة في القدس. كما أحث السلطات الإسرائيلية على تجنب أي خطوات أحادية الجانب من شأنها أن تعرض الوضع الراهن فيما يتعلق بالحرم الإبراهيمي في الخليل للخطر.

68 - ويساورني قلق بالغ إزاء الأزمة المالية التي طال أمدها وتفاقمت في السلطة الفلسطينية، والتي تزيد من تفاقم اقتصاد متدهور أصلاً يوجد في حالة يرثى لها. إن زعزعة استقرار الاقتصاد الفلسطيني باتخاذ تدابير أحادية الجانب يقوض الثقة ويؤدي إلى تفاقم انعدام الأمن وإلى تآكل الاستقرار الاجتماعي. وأحث السلطات الإسرائيلية على وقف الإجراءات الاقتصادية العقابية الأحادية الجانب التي تهدد السلام والاستقرار والتراجع عنها.

69 - وإنني أشجع السلطة الفلسطينية على مواصلة الإصلاحات التي تقوم بها وأحث الشركاء الدوليين على تقديم الدعم اللازم لهذه الجهود. وأرحب بالاجتماع الأول الذي عقدته المفوضية الأوروبية لمجموعة المانحين لفلسطين في بروكسل. وإنني أحث المجتمع الدولي على تقديم الدعم الفوري لحكومة دولة فلسطين لتعزيز قدرتها على الحوكمة والتصدي للتحديات المالية التي تواجهها وإعدادها لإعادة تولي مسؤولياتها في غزة. وأرحب بإجراء انتخابات المجالس المحلية المزمع عقدها في نيسان/أبريل 2026، وأحث السلطة الفلسطينية على المضي قدمًا في تحقيق هدفها المعلن المتمثل في إجراء الانتخابات، التي تعتبر أساسية لعملية الإصلاح. فلم تتح لأكثر من نصف السكان الفلسطينيين قط فرصة للتصويت. ومن حق الفلسطينيين أن تُسمع أصواتهم وأن يتم إشراكهم بشكل هادف في عملية رسم ملامح مستقبلهم. وتشكل الوحدة الفلسطينية لبنة أساسية في بناء سلام عادل ودائم.

70 - وإنني أرحب بالفتوى التي أصـــدرتها محكمة العدل الدولية في 22 تشـــرين الأول/أكتوبر، والتي أعادت التأكيد على عدة التزامات أساسية لإسرائيل بموجب القانون الدولي، مثل الالتزام بالتعاون مع الأمم المتحدة، بما في ذلك الأونروا، في الأرض الفلسطينية المحتلة وفيما يتصل بتلك الأرض، والالتزام بالموافقة على خطط الإغاثة المحايدة والمناســـبة في غزة وتيســـيرها، بما في ذلك تلك التي تقدمها الأمم المتحدة. ولا يمكن للتشـــريعات الوطنية المتعلقة بالأونروا أن تغير التزامات إســـرائيل بموجب القانون الدولي. وألاحظ بقلق الإجراءات التي من شأنها أن تمنع مباني الأونروا من الحصول على خدمات المرافق الأساسية. وأذكر بأن إسرائيل ملزمة باحترام حرمة جميع مباني الأمم المتحدة وممتلكاتها وأصولها. وإنني أرحب بتجديد ولاية الأونروا وأحث الدول الأعضاء على دعم الأونروا في معالجة العجز الكبير في تمويلها.

71 - وإني باقٍ على التزامي الراسخ بدعم الفلسطينيين والإسرائيليين في إنهاء الاحتلال غير القانوني وإيجاد حل للنزاع وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصـــلة والاتفاقات الثنائية، في ســـبيل تحقيق الرؤية القائمة على وجود دولتين - إسرائيل ودولة فلسطينية مستقلة تماما وديمقراطية تتمتع بوحدة الأرض والسيادة وتتوافر لها مقومات البقاء، تشكل غزة جزءا لا يتجزأ منها - تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن ضمن حدود آمنة ومعترف بها، على أساس خطوط ما قبل عام 1967، وتكون القدس عاصمة لكلتا الدولتين.

72 - وأشيد بجميع أفراد الأمم المتحدة الذين فقدوا أرواحهم في هذا النزاع - وهو أكبر عدد في أي نزاع - وبجميع أفراد الأمم المتحدة والعاملين في مجال المعونة الإنسانية الأبطال الذين ما زالوا ملتزمين بعملهم على الرغم من الخطر الهائل على صـــحتهم ورفاههم وأســـرهم وحياتهم. وأود أن أعرب عن تقديري العميق لنائب المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط وأشكره وفريقه على خدمتهم المتميزة في سياقٍ لا يزال حافلا بالتحديات.